مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٩/٤/١٨

في الفن | في الحب | في الحياة

كيف تستمر ثورة مايو في تدعيم الديمقراطية

منطلق هذا الحديث بعض النقاط التي طرحها الزعيم السادات للاستفتاء عليها غدا .. وهي تعديل الدستور والقضاء على الفساد الحزبي والاقطاع وانشاء مجلس للشورى وكل هذه في اطار اعادة تنظيم الدولة تدعيما للديمقراطية .. كما جاء في القرار الجمهوري ..

لماذا اخترت هذه الموضوعات بالذات للمناقشة والتحليل ؟ هذا سؤال من السهل الاجابة عليه .. فهي منفردة أو مجتمعة أقرب الطرق الى تحقيق الديمقراطية في مصر كما ينبغي أن تكون .. ولكن هل هي الطرق الوحيدة؟ وهنا أجد نفسي مضطرا الى أن اطرح عددا من الاسئلة لا حصر لها .. أو هكذا تبدو في خاطري .. مثلا هل نحن نريد الديمقـــــراطية من اجل الديمقراطية ؟

ان الديمقراطية ليست مجرد شكل جميل يطلب لذاته وانما هى واقع بالدرجة الاولى .. وهذا الواقع هو خلق وسلوك دعامته قيم أنسانية رفيعة توفر وتضمن أستمرار حياة حرة كريمة للفرد قبل المجتمع .. قد يختلف شكل الديمقراطية فى انجلترا عن شكلها فى الولايات المتحدة أو السويد مثلا ولكن المناخ الديمقراطى واحد فى كل هذه البلاد لانه يقوم على نفس الدعائم .. وقد تاخذ روسيا أو غيرها من بعض بلاد الكتلة الشرقية بما توهم الناس أنه الشكل الديمقراطى ..فهناك الحزب واللجنة المركزية .. الخ .. ولكن هل يمكن القول بأن الديمقراطية واقع فى هذه البلاد ؟ بالمثل هل كانت الديمقراطية واقعا فى حياة الشعب المصرى رغم الاشكال المختلفة التى اتخذتها بعد ثورة يوليو كالاتحاد الاشتراكى والقومى وهيئة التحرير .. وقبل الثورة كمجلس النواب والشيوخ والاحزاب المتعددة . اشك كثيرا فالواقع المصرى يقول لنا غير ذلك ..

ماذا يقول هذا الواقع ؟ قبل الثورة كانت قصة مصر بعد موت سعد زغلول الى سنة ٥٢ اكثر من قصة .. فقد كانت قصة صراع بين المستعمر والشعب .. وقصة الغاء الدستور ثم اعادته وقصة تعطيل الحياة النيابية ثم السماح بها .. وفوق هذا وذاك أصبحت القصة الرئيسية قصة الجلوس على كراسى الحكم او سحب هذه الكراسى من تحت من يجلسون عليها.. وكان الشعب أحيانا يشارك فيما يحدث جوله أوله ولكنه فى اغلب الاحيان كان يقف موقف المتفرج فقط .. ففى وجدانه لم يكن يعترف الا بمن ضحوا وكافحوا من أجل خدمة القضية الوطنية ..

أما من كانوا يكافحون من أجل الاحتفاظ بكراسى الحكم وتوزيع المناصب والتركات على الاقارب والاصدقاء فقد كان الشعب فى أعماقه وخارجها لا يعترف بوجودهم .. فبالنسبة للناس كان هؤلاء قد ماتوا منذ زمن طويل أو ان شئت المزيد من وضوح الرؤيا كان الشعب يعتبر أنهم لم يولدوا على الاطلاق .. مازال بعض هؤلاء يعيشون بيننا الى الان .. وقد حاولوا فى المناخ الديمقراطى الذى أشاعه السادات .. وأيضا فى غفلة عن الناس ان يعودوا الى الحياة ولكنهم نسوا أنهم حتى فى قمة سيطرتهم على الحياة السياسية لم يكن لهم وجود على الاطلاق .. فالانسان عندما يستمد وجوده من غيره أو من كرسى الحكم الذى يجلس عليه هو فى الحقيقة لا وجود له .. ولكنهم كما قلت نسوا كل هذا ومعه نسوا ما هو اهم وأخطر وهو انه من العبث احياء الموتى ..

مراكز القوى هذه التى استمدت وجودها من النظام الحزبى قبل سنة ٥٢ ، لا تختلف كثيرا أو قليلا عن مراكز القوى التى زرعتها ثورة سنة ٥٢ ، انهم ايضا مثل من سبقوهم حاولوا ومازال بعضهم يحاول أن يعود الى الحياة غير مدركين أن عود الحطب الجاف لا يمكن أن يزرع وانك مهما أوهمت الناس وأنت تساند من كل جانب بانه عود أخضر حى فلابد لهذا الوهم من أن يزول بمجرد أن تسقط الاخشاب التى كانت تساعده على الوقوف وقد سقطت .. ولابد للناس من أن تدرك أنه عود حطب جاف بمجرد أن يزول عنه اللون الاخضر الذى طليته به .. وقد زال .. زال

حتى والعود يكسوه الطلاء الاخضر لان الشعب المصرى بحسه الصادق قادر دائما على التمييز بين الزيف والحقيقة

● عفوا للاستطراد ولكنه مجرد خاطر تثيره فى ذهنى بعض سلبيات ثورة يوليو .. لا أحد يستطيع أن ينكر أن ثورة يوليو قد غيرت وجه مصر .. ولكن هل تغيير الوجه فقط يكفى ؟ او هل كان هذا التغيير دائما الى أحسن ؟ او هل كان المقصود بالتغيير هو مجرد التغيير ؟ لا اعرف.. كل ما أعرفه ان ثورة يوليو كانت لها انجازات وكانت لها سلبيات .. يكفى أنها أتت بالحكم الشمولى الى مصر وكان المفروض أن تقضى عليه لا أن توطد أركانه .. وليس الحكم الشمولى هو حجب الديمقراطية وأبطال سيادة القانون وزرع الخوف فى قلوب الناس فحسب .. كل هذه أمراض تسبب عقم المجتمع حتى بعد أن تزول عنه بسنوات وسنوات ولكن لعل اخطر انواع أمراض الحكم الشمولى هو ضياع القيم .. فاذا ضاعت القيم ضل المجتمع طريقه وأصبح كل شىء فيه يساوى اى شىء أو لا شىء على الاطلاق .. وهذا ما حدث هنا فى مصر ومازال يحدث فى بعض البلاد التى حل بها وباء الحكم الشمولى .. فأنت تجد فلانا من الناس وقد ارتفع فجأة من موضع النكرة او المجهول الى حاكم كبير من حكام زمانه يتولى عشر قيادات أو أكثر أو أقل فى وقت واحد .. وتنشر الصحف صوره وأخباره كل يوم فى صفحاتها الاولى .. وتطنطن له الاذاعة وغيرها من وسائل الاعلام .. وتقف الناس مذهولة وتتساءل .. من أين جاء هذا الرجل ؟ وكيف تأتى له العلم بكل هذه المجالات التى يتولى قيادتها وما الذى صنعه فى حياته من أجل مصر سياسيا أو فى مجال واحد من المجالات التى يتولاها لكى يصبح هكذا فجأة وبقدرة قادر من كبار المسئولين ومن الحكام المسيطرين المهابين ؟ كانت الدهشة تعقد ألسنة الناس فى أول الامر .. والى جانب الدهشة كان هناك طبعا الخوف .. لكن مع مرور الزمن وجد الناس نفس النمط يتكرر يوما بعد يوم ـ فهناك فلان آخر وعلان ثالث ورابع وخامس يحدث لهم تماما مثل ما حدث للاول .. ولم تكف الناس عن السؤال ولكن لم تكن هناك سوى إجابة واحدة .. وهو أن فلانا أو علانا ممن كانوا أقزاما ثم ارتفعت قامتهم فجأة فاصبحوا أو ظنوا انفسهم عمالقة كانوا من المقربين من المسئولين عن الثورة أو كانوا ضمن هؤلاء المسئولين أنفسهم ؟ . وعاد الناس الى التساؤل : ولكن هل هذا يكفى ؟ وكانت الاجابة الوحيدة هى الصمت.. لكنه كان صمتا بعيدا كل البعد عن الرضا .. قريب كل القرب من الشك والتوجس وخيبة الامل .. ويبدو أن ثورة يوليو أدركت خطأها فحاولت اصلاحه باشراك بعض أساتذة الجامعات فيما يسمونه الحكم .. ولكن دون جدوى .. فرصيد أغلب هؤلاء الحكام الجدد فى مجالات تخصصهم كان صفرا او تحت الصفر أو فوقه بقليل .. فما سر اختيارهم ؟ بدأت الناس تتحسس عن شىء اسمه التنظيم الطليعى وهو جهاز جمع معلومات يعطى لمن ينتمى اليه الحق فى الحكم والتحكم فى رقاب العباد .. وبدأت الناس تخمن ربما كان لهؤلاء الحكام الجدد من الجامعيين صلات قرابة أو نسب أو صداقة أو معرفة أو مجرد استلطاف بينهم وبين أصحاب الحكم الشمولى .. أو ربما

كانوا من كهنة معبد صنم الاشتراكية الجديد .. أو زيما .. حتى وصل بهم الامر الى أن قالوا — همسا طبعا — ان اصحاب الحكم الشمولى يتعمدون انتقاء أسوأ العناصر بالجامعات حتى يوهموا الشعب أو يبرهنوا له على ان مصر خلت من الرجال

طبعا كانت كل هذه مجرد ظنون : ولكن الناس استمرت فى البحث عن المعايير التى يتولى بمقتضاها حكامهم الامر فى تصريف أمورهم فلما لم يجدوا هذه المعايير فقدوا الثقة والاهتمام واصبحت اللامبالاة السمة الغالبة على سلوكهم

وهكذا اصبحت الناس تسير على لا طريق أو اى طريق .. ففى غياب القيم وغياب حتى الايهام بوجودها تعمى أبصار الناس عن الطريق بل ولا يمكنهم حتى ادراك مفهوم أو مجرد معنى كلمة الطريق ..

● لذلك كان من الصعب ومازال بعد أن جاءت ثورة مايو وصححت أخطاء ثورة يوليو .. ان يدل السادات الناس على الطريق .. وخاصة اذا كان هذا الطريق هو طريق الديمقراطية والمعاصرة وهو يتطلب من الناس أن يخلعوا ثوب اللامبالاة ليشاركوا فى البناء مشاركة فعالة .. ان جميع الخطوات التى خطاها السادات بالشعب المصرى على طريق ثورة مايو كانت ومازالت خطوات من أجل تحديث مصر فالحكم الشمولى الذى كان سائدا قبل مايو لا ينتمى الى عصرنا الحديث بل الى العصور الوسطى قبل عهد الماجنا كارتار وليس التخلص من الحكم الشمولى هو وحده الدليل على عزم السادات على تحديث مصر .. هناك دلائل كثيرة تشير الى هذا .. لعل أهمها وأوضحها معاهدة السلام التى رحب بها العالم الحر كما لم يرحب بأى عمل آخر فى القرن العشرين فقد أصبح من يصنع السلام اليوم هو الرجل الذى يتناسب مع مزاج العصر الحديث ومع مسيرة البشرية بعد أن قطعت هذه المسيرة حوالى ٢٠٠٠ سنة بعد ميلاد المسيح قام بعد شن الحروب وابادة البشر واستعمالهم وقودا لنيران أطماع الحكام والسياسيين من البطولة فى شىء ولعل مما ساعد على هذا التغير الجذرى فى مزاج العصر مبادرة السلام الشجاعة الفذة التى قام بها السادات سنة ١٩٧٧ ...

● عفوا للاستطراد فى الكلام .. ولكنى أعتقد أنه كان لابد من ذلك لكى أعود الى منطلق الحديث ... ان تعديل الدستور .. كلما دعت الحاجة الى ذلك أمر ضرورى لانه جزء لا يتجزأ من الطريق الذى تسير فيه ثورة مايو وهو جعل مصر دولة معاصرة .. فأن يظل الدستور كما هو دائما لا يستجيب لعصر جمود يتنافى مع مسيرة التحديث.

أما مجلس الشورى فهو فى تصورى — دعم هام للسلوك الديمقراطى .. فان ينفرد مجلس نيابى واحد باتخاذ القرار أمر لم يعد يتمشى مع روح العصر — انا لا يعنينى ولا يعنى اى مصرى على ما أعتقد كيف يتكون مجلس الشورى .. فليكن بعض أعضائه بالانتخاب والبعض الآخر بالتعيين من بين أهل الرأى والخبرة .. الخ .. ولكن الذى أعتقد أنه يعنينا فى المقام الاول أن يكون لمجلس الشورى مهمة محددة تساهم فى ارساء دعائم الديمقراطية وما أحوجنا اليها بعد طول غياب ، وهذه المهمة موجودة فى الدستور الامريكى حيث يشارك المجلسان الكونجرس والسينيت فى اتخاذ القرار فاذا اختلفا اجتمعا على شكل مؤتمر

للمزيد من المناقشة .. أليس هذا أكثر ضمانا وتدعيما للديمقراطية التى يسعى الزعيم السادات الى تحقيقها ؟

تبقى نقطة أخيرة وهى القضاء على الفساد الحزبى والاقطاع .. وهو أمر مطلوب ومنطقى بالنسبة لمسيرة الديمقراطية وتحديث مصر .. وهى مسيرة واحدة تبنتها ثورة مايو .. ولكن أى اقطاع ؟ لا أظن أن الزعيم السادات يعنى اقطاع الاراضى .. فهذا أمر زال وانتهى .. أكبر الظن اذن أنه يعنى اقطاع النفوذ أو اقطاع الرأى والقرار داخل السلطة التنفيذية وهو الامر الذى لم يعدله وجود فى أية دولة حديثة من دول العالم الحر ففى كل وزارة أو مصلحة أو هيئة — سمها كما تشاء — هناك دائما رأى المجلس أو المجالس التى تشترك مع الوزير أو المسئول فى اتخاذ القرار.. وبهذا لا تقتصر الديمقراطية على المجالس التشريعية بل تصبح جزءا لا يتجزأ من السلطة التنفيذية كما هو الحال تماما فى السلطة القضائية .

ان هذه اللفتة جديرة فقط بالسادات فهى لا تدل على أنه يساير عصره فحسب بل ويقوده بسياسته الشاملة الواعية . ■

بقلم الدكتور

رشاد رشدى

١٦٢٦٨